



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

مقالات RCD

العنف المجتمعي كارتداد للأزمات السياسية والاقتصادية: دراسة في ظاهرة الشجارات المسلحة

م.م. دعاء قحطان الطالقاني

مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة



ملحوظة:

ان كل الاراء الواردة في المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيَّة والاقتصاديَّة والأكاديميَّة الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيَّة والثقافية والاقتصاديَّة بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. ويمثل المركز فضاءً حرّاً يتَّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) ٢٠١٤ في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من ٧٠ شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات). فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صنّاع القرار والخبراء في القضايا التي تهتم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

مقالات RCD

العنف المجتمعي كارتداد للأزمات السياسية
والاقتصادية: دراسة في ظاهرة الشجارات المسلحة

م. م. دعاء قحطان الطالقاني

مركز دراسات الكوفة / جامعة الكوفة

تعد الأوضاع السياسية من أبرز العوامل المؤثرة في استقرار المجتمعات واضطرابها، حيث يرتبط الأمن المجتمعي بمدى استقرار النظام السياسي وقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية وفرض القانون. فقد شهد المجتمع العراقي أزمات سياسية متكررة نتيجة الصراع على السلطة، مما أدى الى ضعف مؤسسات الدولة الرسمية، وهو ما انعكس سلباً على سلوك الافراد في المجتمع، وأدى ذلك الى تنامي العنف المجتمعي بمختلف أشكاله، خصوصاً في البيئات التي تعاني من الازمات وعدم الاستقرار.

ومن الآثار الخطيرة للعنف المجتمعي المشاجرات التي قد يُستخدم فيها السلاح غير المرخص والتي تكررت فصولها بالرغم من اختلاف أبطالها لكن أسبابها المباشرة جميعاً تبقى ساذجة، إلا ان استخدام السلاح فيها أصبح أمراً عادياً وطبيعياً، وتزداد هذه الحالة في المجتمعات الأقل ثقافة، بينما تكون بصورة أقل في المجتمعات المتحضرة، ومن هذا المنطلق، نرى أن سبب استخدام السلاح الناري في تلك المشاجرات هي أسباب غير مباشرة أدت إلى ازدياد هذه الحالة، ويمكن لنا ان نوجز هذه الأسباب غير المباشرة بالآتي:

عدم الاستقرار السياسي:

ان من ابرز انعكاسات ضعف الاستقرار السياسي على اضطراب السلم المجتمعي هو انتشار السلاح خارج إطار الدولة، فإن ضعف الحكومة وتعدد مراكز القوة فيها أدى الى سهولة الحصول على السلاح واستخدامه في النزاعات اليومية في المجتمع، كما ان أي توتر سياسي يسهم في خلق بيئة مضطربة ومشحونة يسودها القلق وعدم الشعور بالأمان، وهو ما يرسخ احتمالية السلوك العدواني غير المنضبط بين افراد المجتمع. كما ان الجانب الاقتصادي الذي يعد انعكاساً لاستقرار الجانب السياسي له دور مهم في خفض هذا المظاهر أو ارتفاعها، كما إن للاقتصاد أهمية قصوى على المستويات الثقافية والتعليمية وغيرها.

المستوى الثقافي للأسرة:

يكمن الخلل في بعض الاسر، التي تعالج مشاكل ابنائها بصورة سلبية، فبمجرد معرفتها بوجود مشكلة لدى أحدهم فأنها تعمل على تأجيلها، من خلال تشجيعه في التمادي في الشجار، متناسيةً آثارها الاجتماعية السيئة، التي تنعكس على أسرته ومجتمعه، وتشغل المحاكم والسجون ودور الإصلاح، وتفتح باب المساءلة عندما ينتهي الامر. وفي الجانب الآخر هناك أسراً أخرى تحاول ان تفهم مشكلة الأبناء وتغرس لديهم مبدأ العفو والصفح وتعودهم على كيفية التعامل مع المواقف المشحونة لتجنبهم الآثار السلبية التي تخلفها هذه المشاجرات الدموية، حيث إن لرب الأسرة دور كبير لابد أن يمارسه من منطلق حفظه لأبنائه وحمايتهم ومعرفته لسلوكياتهم أولاً بأول، حيث نستغرب الثقة المفرطة، التي يتعامل بها الآباء مع أبنائهم بحكم انه وبمجرد بلوغه سن الخامسة عشرة من عمره فقد أصبح في نظره رجلاً، متناسياً بأنه ما زال حدثاً ينتظر من والديه التوجيه والرعاية، وما يخلق لديه من مشاكل نفسية تنعكس على أخلاقه ونفسيته، خصوصاً بعد نفور المجتمع منه وهو ما يجعله عرضه لأي استفزاز مستقبلي مهما بلغ بعدها من العمر.

فالإهمال، الذي يجده الشخص في بداية عمره وخصوصاً مرحلة المراهقة من قبل أسرته وسوء التربية، وغياب التوجيه والرقابة، وتفشي العنف في المعاملة، أو التدليل الزائد، وعدم التعليم الديني، وترك الدراسة، وإهمال العلاقات

الاجتماعية، وفقدان القدوة الحسنة، كلها تؤثر في سلوكيات الأبناء على المدى البعيد، بالإضافة إلى انشغال كل من الابوين، في عمله أو هواياته أو مشاكله، مما يؤدي إلى عدم اتاحة الفرصة للعيش في جو اسري سوي، يشعرون فيه بأهميتهم ووجود من يحرص على رعايتهم أو يبادلهم الحب ويعالج مشاكلهم، ومن ثم يجد الشخص نفسه في بداية حياته، وحيداً ومهملاً وهدفاً سهلاً للعادات السيئة ورفاق السوء وهم أقرب الطرق إلى الانحراف، ومن ثم الدخول في المشاجرات لأبسط الأسباب وباستخدام السلاح.

أزمة اخلاق وقيم:

إن استفحال حالة استخدام السلاح في أبسط المشاجرات، يعكس وبشكل جلي واقع هذه الفئة، التي تمر بأزمة أخلاق وقيم، لم تكن موجودة في السابق، عندما كانت غالبية الأسر والمؤسسات التربوية والدينية والإعلامية تمارس أدوارها بشكل سليم، مما أدى الى خلق شباب منتج عارفاً بقيمة الوقت والقدرة على الصبر والتعامل بحكمة مع أصعب المشاكل وعدم التهور والانفعال لأبسط الأمور، وهو عكس ما نلاحظه اليوم لدى الشباب في ظل عدم القدرة على ضبط النفس. وهو ما انعكس سلباً على فئة من الشباب، التي أصبحت لا تعرف سوى المقاهي والسهر ورفقة السوء، في بيئة تنتشر فيها المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة كبيرة، وهو ما جعلهم عرضة للمغامرات والجنوح والبحث عن الذات ومضیعة الوقت، من خلال وسائل يغلب عليها التحدي والعنف، حيث إن استخدام السلاح في المشاجرات نتج بسبب ضعف الوعي لدى الشباب بعواقب الأمور منذ المراهقة .

توفر السلاح:

نتيجة لما مرّ به العراق من حروب وبالخصوص بعد انهيار الجيش العراقي في حرب عام ٢٠٠٣ وما تبعها، فقد توفر السلاح بشكل كبير، وأصبح الحصول عليه أمراً ميسوراً، حتى أن بعض العشائر تقوم بالاستعراض به في ابسط مناسباتها من فرح أو حزن، دون رادع أو خوف. فالسلاح متوفر في الشارع وبكثرة، بالإضافة إلى أن امتلاكه، هو عادة موروثه لدى الشعب العراقي ومن مواضع الفخر لدى معظم العشائر. وهو ما انعكس سلباً على المجتمع بشكل عام، وذلك بازدياد استخدام السلاح في المشاجرات، التي يمكن أن تُحل بأبسط الأمور.

خلل في القانون:

إن عقوبة حمل وحياسة السلاح بدون رخصة في قانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧، لا تتناسب مع حجم الخطر والضرر الذي يصيب المجتمع، إذ أن العقوبة وفقاً للقانون العراقي النافذ لم تحقق الردع العام كما هو ملموس على أرض الواقع، حيث إن المادة (٣/٢٤) من القانون أعلاه، قد حددت عقوبة حمل وحياسة السلاح وبيعه وتصليحه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف دينار عراقي ولا تزيد عن (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار عراقي، وهي عقوبة لا تعد مناسبة في وقتنا الحاضر، حيث يتبين من خلال ما تقدم ضعف وهشاشة عقوبة حمل السلاح وهي تكاد تعد تشجيعاً وليس رادعاً، وهو تقصير يتحمله المشرع الذي يعد انعكاساً للبيئة السياسية المضطربة.

أما استخدام السلاح والاعتداء به على مواطن به فقد نصت المادة (٣/٤١٣) من قانون العقوبات العراقي على انه "تكون العقوبة الحبس إذا حدث الايذاء باستعمال سلاح ناري أو آلة معدة لغرض الايذاء أو مادة محرقة". وعند تحديد

المشرع لعقوبة الحبس فهو لم يحدد الحد الأدنى لها وإنما تركها لتقدير القاضي، فممكّن أن تكون ثلاثة أشهر ويمكن له أن يوقف تنفيذها. بينما اعتبرت باقي القوانين العربية والأجنبية ذلك شروع بالقتل وعقوبته السجن ما لا يقل عن خمسة سنوات. وكان الاجدر بالمشرع العراقي أن يفعل ذلك خصوصاً وأن هذه الجرائم باستخدام السلاح أصبحت أقرب ما يكون إلى الظاهرة، وأن ضعف العقوبة قد زاد من وتيرة هذه الحالات.

خلل في تطبيق القانون

ان الخلل في تطبيق القانون يُضعف ثقة الأفراد بالمؤسسات الأمنية والقضائية، وهو ما يعزز لجوء بعضهم الى العنف للحصول على حقوقهم بدل الاحتكام الى القانون، وان التمييز في تطبيق القانون على الافراد نتيجة تدخل شخصيات وجهات متنفذة في عمل الأجهزة الأمنية يوّلّد حالة من الاحتقان والغضب بين افراد المجتمع، بالشكل الذي يتحول الى سلوك عدواني ونزاعات متكررة بين الافراد.

وهو ما ينعكس بدوره على إمكانية تجدد النزاع بين الطرفين من جهة وعدم تحقق الردع للأطراف والآخرين من جهة أخرى، وهو ما يتسبب بأتساع دائرة المشاجرة وهروب الجناة بفعلتهم الى جهة مجهولة حتى يتم فضّ النزاع بالطرق العشوائية والتنازل من قبل المجني عليه أمام الجهات القضائية، وهو ما يشجع حاملين السلاح في المشاجرات على تكرار فعلتهم وعدم ردعهم وكل من تسوّّل له نفسه تكرار هذه الأفعال أو القيام بها.

الخاتمة

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية تعد من اهم العوامل المؤثرة في تنامي العنف المجتمعي، إذ ان انتشار السلاح وضعف الاستقرار السياسي مع وجود تحديات اقتصادية واجتماعية، تسهم جميعها في خلق بيئة عدوانية داخل المجتمع. كما ان ضعف الوعي التربوي والثقافي والتفكك الاسري يؤدي الى تراجع قيم الحوار والتسامح، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار العام والأمن في المجتمع.

كما ان تطبيق القانون بصورة عادلة وحازمة مع وجود تشريعات ترتقي الى حجم المشكلة تعتبر من اهم الأسس التي تقوم عليها الدول المتطورة، حيث تسهم هذه الامور في حفظ الامن المجتمعي وتنظيمه واستقراره.

ان استمرار مظاهر العنف يشكل تهديداً للسلم المجتمعي ويؤثر بصورة مباشرة على التنمية وبناء الدولة، لذلك فإن معالجة هذه المظاهر لا تقتصر على الجانب الأمني بمعزل عن الجوانب الساندة الأخرى، وعليه فإن معالجة مظاهر العنف تتطلب تعاوناً بين المؤسسات السياسية والاجتماعية والتربوية والدينية والاعلامية والاقتصادية من اجل تعزيز ثقافة التسامح ونشر قيم التعايش السلمي واحترام الآخرين، وذلك من خلال إصلاحات متكاملة تعالج الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأسباب المؤدية الى العنف والعمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون بما يسهم في حماية المجتمع واستقراره وتعزيز وحدته.



www.alrafidaincenter.com



009647826222246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



ص . ب . 252



info@alrafidaincenter.com



[RCD](https://www.youtube.com/RCD) مركز الرافدين للحوار



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية